



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2662

التوزيع : عام

E/ECWA/93

١ آذار/مايس ١٩٨٠

الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة

١٩ - ٢٤ نيسان/ابريل

بغداد - العراق

البند ١٢ من جدول الاعمال المؤقت

انشاء هيئات فرعية للجنة

مذكرة من الامين التنفيذي *

١- في معرض متابعة القرارين ٦٣ (٥) و ٦٩ (٦) وعلى اثر المشاورات التمهيديّة التي جرت حول الموضوع - وقد قدم تقرير عنها الى الدورة السادسة (E/ECWA/76) - وقد جرى المزيد من المشاورات مع الدول الاعضاء والمنظمات العربية الاقليمية والمنظمات الدولية حول الحاجة الى انشاء هيئات فرعية للجنة والاصول الاجرائية لانشائها .

٢- المشاورات مع الدول الاعضاء

يمكن ايجاز النتائج الرئيسية التي تستخلص من المشاورات مع الدول الاعضاء في اللجنة على الوجه التالي :

(١) تسلم الدول الاعضاء بالحاجة الى انشاء هيئات فرعية فنية دائمة للجنة وتعتبرها اجهزة ضرورية لتحديد الاولويات ووضع برامج العمل ،

* الاشارة السابقة الى الموضوع واردة في الوثيقتين (E/ECWA/58) و

(E/ECWA/76)

(٢) ترى الدول الاعضاء ان الهيئات الفرعية الفنية الدائمة في مجالات منتقاة ستمكّن اللجنة من المساهمة بصورة اشد فعالية في عملية تقرير السياسة العامة في مجالات اهتمام المنطقة ،

(٣) ترى الدول الاعضاء ان الهيئات الفرعية الفنية الدائمة ستكون ادوات لتحقيق التناسق والتكامل وتوحيد المقاييس على الصعيد الاقليمي ،

(٤) اعربت الدول الاعضاء عن الحاجة الى التنسيق بين اللجنة وبين المنظمات العربية الاقليمية والهيئات الدولية ، ولا سيما في المجالات التي تنشط فيها بالفعل هيئات فرعية دائمة منبثقة عن المنظمات العربية الاقليمية وعن الهيئات الدولية ،

(٥) ينبغي ، في رأى الدول الاعضاء ، لكل من الهيئات الفرعية الدائمة للجنة ان تعكس الحاجة الصريحة الى التعاون الاقليمي ، كما تتجسد في برامج العمل المعتمدة . وينبغي ايضا ان تكون هذه الهيئات ثمرة للاعمال التي انجزتها اللجنة في المجال المعني . وبهذا الصدد ، تعتقد الدول الاعضاء ان على الهيئات الفرعية الفنية الدائمة الا تكون مجرد اطار تنظيمي دائم للبرامج القائمة للجنة . ان يترتب على ذلك انشاء ١٤ هيئة فرعية فنية دائمة للاربعة عشر برنامجا التي لدى اللجنة حاليا . وبالتالي ، فان الدول الاعضاء ترى وجوب ايلاء اهتمام كاف لانشاء هيئات مخصصة ، تضطلع بمهام محددة حسبما ورد في برامج العمل المعتمدة .

٣ - الهيئات الفرعية الفنية ودورها في وضع البرامج وتنفيذها :

ان انشاء هيئات فرعية فنية للجنة يعني ضمنا ارساء نظام ذي مستويين لوضع البرامج واتخاذ القرارات . وحسب هذا النظام ، ستتولى دورة اللجنة السنوية اعطاء التوجيه المتعلق بالسياسة العامة وكذلك التعليمات المحددة لهيئاتها الفرعية ، فيما تكون هذه بدورها كذلك مسؤولة تجاه الدورات السنوية ، وترفع توصياتها اليها . وبمزيد من التحديد ، سيكون للدورة السنوية للجنة ان توجه سياسات اللجنة كافة وترسمها وتشرف عليها ، بعد النظر في نشاطات هيئاتها الفرعية الاساس ، وتضع السياسات الموجهة لعمل هذه الهيئات . وللدورة السنوية ، فضلا عن ذلك ، تحديد النشاطات التي ينبغي القيام بها في مجالات مستجدة ، وانشاء هيئات فرعية جديدة والنظر في برنامج عمل اللجنة ككل .

وعلى وجه العموم ، سوف تحدد الدورة السنوية مجال عمل الهيئات الفرعية الفنية الدائمة عن طريق اقرار صلاحياتها . وفي اطار هذه الصلاحيات ، تقوم الهيئات الفرعية باستعراض نشاطاتها من الناحية العملية ، وتحدد اشد المشكلات الحاحا (الاولويات) والمهام التي ينبغي القيام بها (برامج العمل) .

ومن الجلي ان هذا النظام ثنائي المستوى لوضع السياسة والمبني اعلاه سيسفر عن برنامج عمل يمكن بصورة ائتمل حاجة الدول الاعضاء ، وسيتم في الوقت نفسه استعراض العمل بقدر من التفصيل اكبر بكثير مما هو ممكن اليوم ، ويسهل تنفيذ التوصيات الى حد ابعد ولا شك في انه سيتيح فرصا لمزيد من التناسق والتكامل وتوحيد المقاييس على الصعيد الاقليمي اكثر من المتوافر حاليا .

وفي الوقت الحاضر ، وبسبب عدم وجود اي جهاز فرعي فني ، تتجسد انجازات اللجنة في دراسات وتقارير تعدها الامة التنفيذية وتخبر عنها ، على الاغلب ، ضمن تقريرها المرحلي السنوي . ولم تقم اللجنة باستعراض المجالات التقنية بصورة اوسع تفصيلا الا - مثلا - في حالة ادراج بنود تقنية مستقلة في جدول الاعمال - بنتيجة اجتماعات الخبراء حول مواضيع محددة . وهكذا تتحول الدورة السنوية تدريجيا ، بزخم برامج اللجنة المتزايد ، الى هيئة خبراء في مواضيع متنوعة . ومن الجلي انه لا يمكن اعتبار هذا التحول تطورا مناسباً . ومن جهة ثانية ، لن يحظى الكثير من اعمال اللجنة الا بنظرة سريعة فقط في سياق التقرير المرحلي للجنة . وفي هذه الاحوال ، قد يشكل انعدام الهيئات الفرعية الفنية حجر عثرة في سبيل تطور التناسق والتكامل على الصعيد الاقليمي .

٤- المساهمات الاقليمية في عملية تقرير السياسة على الصعيد العالمي

يدعو القرار ١٩٧/٣٢ ، حول اعادة تنظيم القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، المنظمات الاقليمية المشتركة بين الحكومات الى تقديم مساهمات اكبر في عملية تقرير السياسة على الصعيد العالمي .

ومع ان اللجنة قد ساهمت فعلا في عمليات تقرير السياسة على الصعيد العالمي (على سبيل المثال في مجالات الموارد المائية ، والسكان ، وتنمية المرأة ، والتعاون الفني بين البلدان النامية ، والعلم والتكنولوجيا) عبر تنظيم اجتماعات اقليمية خاصة ، فمن المعتقد ان هذه المساهمات يمكن تنظيمها بصورة افضل عن طريق الهيئات الفرعية في المجالات التي تجرى فيها عملية صياغة السياسة على الصعيد العالمي بشكل مستمر الى حد ما ، (مثل استراتيجية التنمية ، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا) . وبالتالي ، ينبغي النظر في انشاء الهيئات الفرعية ضمن هذا الاطار ايضا ، وليس لمجرد مفهوم التنسيق الاقليمي .

٥- انشاء الهيئات الفرعية في ضوء وجود هيئات تشريعية اخرى في العالم العربي

في ضوء المشاورات التي جرت مع جامعة الدول العربية ، تأكدت الحاجة الى تعاون أوثق مع مختلف هيئات الجامعة الفرعية . ومن المعلوم بهذا الصدد انه تم انشاء لجنة خاصة ، الغاية منها اعادة تشكيل الامة العامة للجامعة وتنظيمها بما في ذلك هيئاتها الفرعية . وسوف تتابع الامة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن كثب عمل تلك اللجنة المستحدثة ، وتزود اللجنة الاقتصادية بما يستجد في اطارها .

٦- إنشاء الهيئات الفرعية في ضوء أولويات برنامج عمل اللجنة

مع اعتبار مختلف ملاحظات الدول الأعضاء عوامل حاسمة في إنشاء الهيئات الفرعية ، تبقى مسألة تحديد مجالات الأولوية ، في رأي الأمانة التنفيذية ، عاملاً جوهرياً ينبغي مراعاته . وتجدر الإشارة ، بهذا الصدد ، إلى أن مجالات أولويات اللجنة في وضع البرامج قد تم تحديد ها في أوائل سنة ١٩٧٤ ، بعد أن تم وضع برامج الأمانة التنفيذية بما في ذلك تحديد أسس الموارد اللازمة لها . وبالتالي ، فإن البرامج القائمة لا تعكس - بالضرورة - تلك الأولويات ، ومن ثم لا يمكن اعتبارها أساساً لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بإنشاء الهيئات الفرعية . أن الأمانة التنفيذية تعتقد بشدة أن إنشاء هذه الهيئات ينبغي أن يرتبط بإعادة النظر في أولويات اللجنة .

٧- الحاجة إلى الهيئات الفرعية في ضوء القرارات التشريعية الأخيرة للأمم المتحدة

أن مناسبة إعادة النظر في سلم أولويات اللجنة تنبثق من التوصيات التي اعتمدها لجنة البرامج والتنسيق في الأمم المتحدة في دورتها التاسعة عشرة (أيار/مايو ١٩٧٩) في موضوع عملية تخطيط البرامج في الأمم المتحدة . وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه التوصيات بموجب القرار ١٩٧٩/٦٦ ، كما أقرتها الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة .

٨- تنبؤ أحدي هذه التوصيات على ما يلي :

" ينبغي أن تشارك الأجهزة الدولية الحكومية مشاركة تامة في صياغة ودراسة واستعراض وتقييم الخطة خلال الدورات العادية لاجتماعاتها . أن المشاركة الفعلية للهيئات المركزية وكذلك القطاعية والاقليمية والوظيفية ستقتضي فترة اعداد أطول للخطة وتنسيقاً أكبر مما هما عليه حالياً للجدول الزمني لاجتماعاتها . "

كما أوصت لجنة البرامج والتنسيق أن تمتد الخطة متوسطة الأجل للأمم المتحدة على ست سنين (وهي الآن على أربع سنين) وأن تغطي الخطة متوسطة الأجل القادمة فترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

٩- ومن المستهدف أن تمتد فترة صياغة الخطة متوسطة الأجل القادمة واستعراضها لفترة عامين ، تنتهي برفع الخطة إلى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة في خريف ١٩٨٢ . وفي إطار متابعة توصيات لجنة البرامج والتنسيق (أيار/مايو ١٩٨٠) مشروع جدول زمني يتعلق بفترة صياغة الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ واستعراضها . ومن المفهوم أن مساهمة اللجان الإقليمية ، بموجب مشروع الجدول الزمني هذا ، سوف تتألف من مرحلتين .

١٠- في المرحلة الأولى ، وعند الفراغ من اعداد المسودة الأولى للخطة من قبل الأمانة التنفيذية خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، ينبغي أن تتولى هيئة فرعية تابعة للجنة استعراض المسودة في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ١٩٨١ ، وذلك لبدء وجهة نظرها حولها . وعلى أثر هذه المراجعة ، تقوم الأمانة التنفيذية (بما في ذلك المقرر العام) بالتنسيق الأولي في فترة نيسان/أبريل - آب/أغسطس ١٩٨١ .

١١- وفي المرحلة الثانية ، تتولى الدورة السنوية للجنة مراجعة مشروع الخطة في ضوء ملاحظات الهيئة الفرعية الفنية ومقتضيات التنسيق . وينبغي القيام بهذا الاستعراض في غضون الفترة ايلول / سبتمبر - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، الامر الذي يقتضي تغيير موعد الدورة السنوية للجنة . وفي حال تعذر تغيير الموعد ، يقترح المقرر العام انشاء هيئة خاصة لمراجعة مشروع الخطة متوسطة الاجل بالنيابة عن اللجنة . وبعد قيام اللجنة او الهيئة الخاصة المنشأة لهذا الغرض بمراجعة مشروع الخطة متوسطة الاجل ، يتم اعداد هذا المشروع لرفعه الى لجنة البرامج والتنسيق ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واخيرا الى الجمعية العامة في خريف ١٩٨٢ .

١٢- وهكذا فان عملية التخطيط الجديدة التي يتعين البت فيها هذه السنة تستدعي :

- أ - انشاء هيئة فرعية فنية لدراسة المشروع الاولي للخطة متوسطة الاجل ١٩٨٤-١٩٨٩ ، وذلك في غضون الفترة شباط / فبراير - آذار / مارس ١٩٨١ ،
- ب - تغيير موعد الدورة السنوية للجنة من نيسان / ابريل ١٩٨١ الى ايلول / سبتمبر - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ أو عقد دورة خاصة للجنة في التاريخ المذكور أو انشاء هيئة خاصة تستعرض مشروع الخطة متوسطة الاجل .

١٣- انشاء هيئة خاصة للخطة متوسطة الاجل ١٩٨٤-١٩٨٩

ان الامانة التنفيذية ، ادراكا منها للحاجة الى اعادة النظر في اولويات برنامج عمل اللجنة مع مراعاة المقترحات التنظيمية الجديدة لوضع البرنامج ، كما هو مبين اعلاه ، ترى ان يقترن النظر في انشاء هيئات فرعية فنية دائمة للجنة بمراجعة الخطة متوسطة الاجل ١٩٨٤-١٩٨٩ . وبذا يحقق انشاء لجنة خبراء فنية خاصة مراجعة اولويات برنامج اللجنة وكذلك النظر في الحاجة الى تأسيس هيئات فرعية وفي الخطة متوسطة الاجل الجديدة لفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ . وسيكون على اللجنة الفنية الخاصة ان تجتمع مرتين : اولاهما في فترة شباط / فبراير - آذار / مارس ١٩٨١ ، والثانية في فترة ايلول / سبتمبر - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، ان يبدو من الصعب تغيير موعد انعقاد الدورة السنوية للجنة من نيسان / ابريل الى ايلول / سبتمبر - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ . ويمكن التصور ان ترفع لجنة الخبراء الفنية الخاصة ، بعد مراجعتها الاولي في فترة شباط / فبراير - آذار / مارس ١٩٨١ ، تقريرها بشأن انشاء الهيئات الفرعية الى الدورة السنوية للجنة في شهر نيسان / ابريل ١٩٨١ .

١٤- صلاحيات لجنة الخبراء الفنية الخاصة

بعد استعراض الاجهزة المماثلة في منظومة الامم المتحدة ، توصي الامانة التنفيذية

بأن :

- تتكون لجنة الخبراء الفنية الخاصة المقترحة من الموظفين الرئيسيين في الدول الاعضاء او غيرهم من كبار الموظفين السعنيين بشؤون الاقتصاد والتخطيط والتنمية ، وان تكون مسؤولة عن :

- أ - مساعدة الامانة التنفيذية على تحديد اولويات برنامج العمل ،
- ب - مساعدة الامانة التنفيذية على وضع الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ،
- ج - توصية اللجنة بالتدابير الواجب اتخاذها لضمان التنفيذ الفعال للخطة متوسطة الاجل ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، بما فيه انشاء الهيئات الفنية الفرعية اللازمة للجنة . ووفقا لاحكام المادة ١٩ من النظام الداخلي المؤقت للجنة ، سيكون للجنة الفنية الخاصة ما للجنة من نظام داخلي .

٥ - الآثار المالية المترتبة على انشاء لجنة خبراء فنية خاصة

بما انه لم يتم رصد اى اعتماد في الميزانية البرنامجية ١٩٨٠ - ١٩٨١ لانشاء الهيئة الخاصة المقترحة ، فسيتعين طلب تقديرات اضافية من الجمعية العامة . ذلك انه سيترتب على تنظيم اجتماعين لهذه الهيئة في سنة ١٩٨١ آثار مالية تبلغ . . . ٢٠ ٠ ٠ ٠ دولار . وتستند هذه التقديرات الى قرار الجمعية العامة ١٢٩٨ (د - ١٧) الذي ينص على ان يتم تمثيل الخبراء لحكوماتهم على نفقة تلك الحكومات . ولذا لا يشمل التقدير اعلاه الا تكاليف تنظيم الاجتماع .